

ندوة بيت الحكمة
- قراءة في خارطة التحديات التي تواجه العراق في المرحلة القادمة-
التحدي والاستجابة-

أ.د سرمد أمين
كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية

بعد عام مرير مر على اجراء الانتخابات التشريعية العامة في العراق توصل الفرقاء السياسيين الى تشكيل حكومة جديدة غلب عليها طابع التراضي السياسي بين المتنافسين الكبار في اللعبة السياسية القائمة مع فراغات في اختيار وزراء الوزارت المهمة خصوصا تلك التي تسمى منها بالسيادية كالدفاع والداخلية على أمل ضعيف، لم يتحقق حتى الآن، باستكمال التشكيلة الوزارية المنقوصة. وبغض النظر عن توصيف عملية تشكيل هذه الحكومة وما قيل في نتائجها مما لا يدخل في اطار اهتمام هذه الدراسة، فان الأهم حقا هو قراءة خارطة التحديات التي تواجه العراق والعراقيين معا واستشراف طبيعة الأطر القانونية التي يفترض ترسيمها لتكون بمثابة الوعاء الذي يحتوي كل تحدي من هذه التحديات بما يحول بينه وبين نسف جهود التوصل الى بناء دولة الديمقراطية في مجتمع متنوع كالمجتمع العراقي.

ومن المفيد في مثل هذه الحال ان يصار الى وضع تلك التحديات في اطار جدول محدد قد يختلف الدارسون حول أولوية بعضها على البعض الآخر لكنهم لن يختلفوا على اهميتها ودورها في ملف الأزمة القائمة في العراق ربما منذ العام 2003 وان أخذ البعض منها منحى تصاعدي بمرور الأيام. ويتضمن الجدول المشار اليه التحديات الآتية"

التحدي الأول "توسيع نطاق المشاركة السياسية وبشكل حقيقي ليقنتع الجميع بأنهم ممثلون بشكل كافي في عملية صنع القرار واتخاذ وتنفيذه. فمن المعروف أن القاعدة الأساسية في عمل أي نظام سواء كان نظاما دوليا أو داخليا تتمثل في ما يسمى بأدبيات السياسة الدولية بقاعدة - الرضا النسبي - عن النظام من جانب العناصر التي يتشكل منها، وبخلاف ذلك وبوجود متضررين من طريقة التوزيع المعتمدة لقيم النظام ومنافعه فان المشهد المتوقع وبدرجة عالية من التأكد هو لجوء المتضررين الى اضعاف ذلك النظام بكل الوسائل المتاحة لديهم ليعود تمثيلا بطريقة مرضية للجميع⁽¹⁾

ان النظام المستقر هو الذي يجد فيه الجميع أنهم قد حصلوا على بعض وليس كل مايطمحون اليه فتكون المكاسب والخسائر هنا في حساب التوازن الناشئ عن العملية والذي ستكون مهمته حفظ استقرار النظام.

(1) حول فكرة الرضا النسبي أو (الناقص) ينظر روبرت غيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2009، ص 73 وما بعدها.

علما أن ماجرى خلال الانتخابات الأخيرة هو عكس المطلوب تماما حينما تقلصت المشاركة السياسية على المستوى الكلي الى أدنى مستوى منذ أول انتخابات جرت في العام 2005 والتي أثارت المخاوف من احتمالية تكرار هذا العزوف الشعبي عن المشاركة السياسية وربما بصورة أشد الى الحد الذي يطعن بمشروعية التمثيل السياسي من ناحية ويضرب مطلب توسيع المشاركة السياسية في مقتل من ناحية ثانية⁽²⁾

وقد يكون مفيدا هنا التذكير بان الديمقراطية التي يراد تطبيقها في العراق لا تدخل في خانة ما يعرف بديمقراطية الأغلبية السياسية التي جرت عليها العادة في الليبراليات الغربية وإنما على أساس التوافق بين المكونات الأساسية للمجتمع العراقي أو ما اصطلح على تسميته بالديمقراطية التوافقية، وهي آلية تسترشد بالضرورة بأربعة عناصر أساسية⁽³⁾

العنصر الأول . هو الحكم من خلال ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات المهمة في المجتمع التعددي. ومن الممكن أن يتخذ ذلك أشكالا متنوعة منها حكومة ائتلافية موسعة في النظام البرلماني أو مجلس موسع أو لجنة ذات وظائف استشارية هامة أو ائتلاف واسع من كبار أصحاب المناصب العليا في النظام الرئاسي. (وهذه الحال صارت محل تنذر العراقيين نتيجة لعدم احتكاكهم بمبدأ الديمقراطية التوافقية مسبقا بقولهم أنهم مصدومون من كثرة أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة في البلاد).

العنصر الثاني. يتمثل في الفيتو المتبادل أو حكم الاغلبية المتراضية التي تستعمل كحماية اضافية لمصالح الأقليات.

العنصر الثالث وهو النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية وتخصيص الاموال العامة.

العنصر الرابع. وأخيرا درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في ادارة شؤونه الداخلية الخاصة.

(1)

(2)

⁽²⁾كانت مفوضية الانتخابات العراقية قد أعلنت أن نسب المشاركة في الانتخابات العامة التي جرت في 12/ أيار 2018 لم تتعدى 45 % من اجمالي الناخبين وهي نسب لم تؤيدها الجهات الرقابية الدولية التي قدمت أرقام أدنى من ذلك بكثير.

<http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44093750>

⁽³⁾في معنى الديمقراطية التوافقية وشروطها وآليات عملها أنظر. شاعر الأنباري، الديمقراطية التوافقية – مفهومها ونماذجها- في كتاب الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد لأرنت ليبهارت، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد- أربيل – بيروت، 2007، ص5.

ان غاية هذه العناصر هو تحقيق توافق ورضا الجميع عن الطريقة التي تدار بها الأمور في البلاد، وبخلاف ذلك وتحت طائلة البحث المستميت عن المنافع أو المكاسب الفردية أو الحزبية أو الطائفية أو العرقية لا يمكن توقع سوى المزيد من التشرذم في خارطة السياسة العراقية وفي نسيج المجتمع العراقي.

التحدي الثاني " وهو مرتبط بما سبقه ، ذلك أن النجاح في تحقيق توزيع منصف ومقبول لقيم السلطة ومنافعها بين العراقيين سيفضي الى تعزيز فرص استعادة التلاحم والاندماج بين مكوناته المتنوعة وهو الشرط الأساس لضمان السلم الاهلي وديمومته . ان أهمية هذا التلاحم والاندماج تتجسد في كونه البوابة التي يمر من خلالها سيل الاستجابة للتحديات الاخرى في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية على حد سواء. اذ لا يمكن الحديث عن استقرار حقيقي على المستوى الامني أو المباشرة بحملة اعمار مخطط لها أو استعادة العافية الاقتصادية للبلاد وتحسين صورتها ودورها الاقليمي والدولي دون توافر بيئة أمنية مستقرة تشكل بخصائصها المتداخلة قاعدة العمل الصحيح في المستقبل.

ثم ان عملية بناء أو اعادة البناء الدولة (أي دولة) تحتاج الى اجماع شعبي حولها وهذا الاجماع يشكل الرصيد المضمون الذي تركز اليه عملية البناء في أدوارها المختلفة ، وفي الحال التي يكون الشعب فيها موزعا الى مكوناته الفرعية أيا كان توصيفها يكون من الصعب توفير هذا الاجماع نظرا لغياب المشتركات التي يلتف حولها الناس على اختلاف نحلهم وهو الأمر الذي يفرض استعادة اللحمة في النسيج الوطني العراقي قبل البدء بأي خطوات مهمة في الجوانب الأخرى.

ويفترض في مؤسسات الدولة الديمقراطية التوافقية أن تؤدي غرض الانصاف في توزيع منافع السلطة وان تشكل الوعاء الذي يتحقق فيه التداخل والتلاحم الوطني . لكن المشكلة الكبرى والتي لاتزال تتفاعل في خطورتها ونتائجها الكارثية على السياسة وعلى المجتمع العراقي تتمثل في فشلنا كعراقيين في فهم خصوصيات ومتطلبات وآليات عمل الديمقراطية التوافقية وعملنا على تحويلها الى (محاصصة) تجعل لكل فرقة أو فريق عراقي نصيبا مفروضا من السلطة وجعلنا من مؤسسات الدولة مرآة عاكسة لهذه المحاصصة على طريقة الغالب والمغلوب فصارت تتبع خطانا حزبيا أو طائفيا أو عرقيا .. الخ

وهنا حصل الافتراق بين القواعد الدستورية والأطر القانونية كما اريد لها وبين الممارسة الفعلية على الأرض.

التحدي الثالث " تبني مداخل جديدة وعملية قابلة للتطبيق في ميدان المصالحة الوطنية بدلا من الاكتفاء بالآليات الشكلية القائمة ووضع الاشتراطات المسبقة للحوار مع من نريد والتوجه بدلا من ذلك لمحاورة من تقتضي المصلحة الوطنية الحوار معهم وتقليص فرص معارضتهم للوضع القائم في العراق بالسبل المختلفة فان لم يكن ذلك ممكنا ومتاحا فسوف يكون المجال مفتوحا امام الناس ليدركوا نوايا الأطراف التي لاتريد التعايش والحوار وقبول الآخرين فيصبحوا في مواجهة خيار العزلة عن

الخيار الوطني الذي يختاره الجميع. ويفضل أن تكون هذه المداخل أكثر قرباً من التشريعات القانونية الدائمة وأشد ابتعاداً عن الطابع السياسي الذي يجعلها أكثر تأثراً بالمزاج السياسي السائد في مرحلة معينة ورؤيته لمفهوم المصالحة الوطنية وآليات العمل به ومن خلاله وبشكل آخر فإن ما تتطلبه المصالحة الوطنية في العراق هو توافر جملة من العناصر منها⁽⁴⁾

أولاً - الإرادة الجدية للانتقال بالمصالحة الوطنية من شعار إلى منهج وسلوك تصاحبه حملة اعلامية لتحضير الرأي العام لقبول المصالحة.

ثانياً - الرغبة في التنازل عن بعض الحقوق والامتيازات بصورة متبادلة من أجل تجاوز عقدة التشدد أو الاستحقاقات المذهبية والطائفية والقومية.

ثالثاً - القيام بعملية تحقيق العدالة الاجتماعية لاسيما لمرحلة ما قبل سقوط النظام وخلق شعور بعدم وجود خاسر في المصالحة الوطنية، ومع هذا فإن المصالحة الوطنية تواجه عقبات حقيقية منها دستورية تتطلب مشاركة الجميع في تجاوزها عن طريق تعديل الدستور بما لا يتعارض مع الديمقراطية على أن لا تكون الصيغة المعتمدة هي ديمقراطية التوافق، كما انها تواجه أيضاً مسألة عدم الإجماع على أهميتها من قبل الأطراف العراقية مع إن الكل يرفع شعارها، كما انه لا توجد رؤية موحدة لها في داخل كل مكون من المكونات العراقية مما يجعلها تحتاج إلى رؤية شاملة لحل المشكلات التي أفرزتها العملية السياسية الحالية لاسيما في مجال إدارة المحافظات والأقاليم وفرز الأطر الجغرافية التي تحدد كل محافظة أو إقليم سيما ان هناك مطالبات من كل الأطراف بشأن ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها من حيث العائدية الاثنية أو الجغرافية.

التحدي الرابع "ان طول المدة الزمنية التي عانى فيها العراقيون من شظف العيش وتدهور مستويات المعيشة وتردي الخدمات التي يحصلون عليها من مؤسسة الدولة منذ مطلع العقد الأخير من القرن الماضي حتى يومنا الحالي تستوجب الاهتمام المكثف بتوفير فرص أفضل للمعيشة والحياة لكافة العراقيين ولو تطلب الأمر تخصيص موازنة مهمة لتحقيق هذا المطلب على حساب الموازنة الاستثمارية في الميادين الأخرى وفي المرحلة الأولى على أقل تقدير ، فالاستثمار في بناء الانسان أكثر أهمية من الاستثمار في البنى المادية من ناحية ، وتطوير قابلية الانسان على

(4) لمزيد من الأفكار والتفاصيل حول المصالحة الوطنية في العراق ومشكلاتها الأساسية انظر. المصالحة الوطنية في العراق-

دراسة مقارنة- كتاب- مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2016. أيضاً دكتور خيرى عبد الرزاق ودكتور سنار الجابري،

المصالحة الوطنية في العراق ، بيت الحكمة مجلة دراسات سياسية ، العدد 14، 2009، ص 8.

العمل والإبداع من خلال توفير متطلبات العيش الرغيد والحياة الكريمة تشكل مدخلا مناسباً لتطوير الاستثمار في الميادين الأخرى وجني ثمارها من ناحية ثانية.

التحدي الخامس " الاهتمام باستعادة ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها ، وهذه العملية تحتاج الى مميزات حقيقية أهمها"

- وجود خطة حقيقية لإعادة بناء مؤسسات الدولة تستقطب اهتمام المواطن وتجعله جزءاً منها لكي يبدوا مشاركا في العملية برمتها وليس متفرجا فقط .
- اعتماد معايير متحضرة لانتخاب قيادات الدولة وإدارة مؤسساتها بما يجعل منها مصدراً لثقة المواطن واطمئنانه.
- وجود رغبة صادقة وإستراتيجية واضحة المعالم لمعالجة ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة وتجاوز مرحلة الشعارات غير المجدية في هذا المجال. ان التصدي لظاهرة الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة له انعكاسات جدية على سائر مفاصل عمل الدولة خصوصاً في المجال الأمني والسياسي ،ذلك أن استمرار هذه الظاهرة ونتائجها تقود الى تبيد اموال الدولة المخصصة للاعمار والتشغيل ورفع المستويات المعيشية وتوفير الخدمات الامر الذي يقود الى تفاقم حالة السخط وعدم الرضا عن الأداء الحكومي وزيادة التوترات الاجتماعية التي تعد ذخيرة التوترات على المستوى الأمني من ناحية وتمنع الجهات المانحة من تقديم العون والمساعدة الاقتصادية لأجهزة فاسدة في دولة متهاككة من ناحية ثانية ،وتعطي الجماعات المسلحة ماتحتاجه في دعايتها المضادة للانقراض على العملية السياسية برمتها من ناحية ثالثة.⁽⁵⁾
- مراكمة الخبرة في طريقة عمل تلك المؤسسات لخلق قيم عمل متجدرة ومستمرة في عمر الزمن وغير مرتبطة بمن يمسك بالسلطة في هذه المرحلة او تلك من عمر الدولة.

التحدي السادس " بناء مؤسسات الدولة التي تعد حاضنة عملية اعادة الاعمار والبناء في مستوياتها المختلفة ،خصوصاً وان عملية احتلال العراق تمخضت عن حل معظم مؤسسات الدولة وتدمير المتبقي منها لأسباب مختلفة.ومن غير المنطقي ان ينعكس الخلاف السياسي القائم بين الفرقاء السياسيين المشاركين في العملية السياسية الجارية في صورة التعويق المستمر لجهود بناء المؤسسات على

⁽⁵⁾ في توصيف ظاهرة الفساد وانعكاساتها ومعالجاتها أنظر - حيدر علي عبد الله، مشكلة الفساد في العراق آليات لجنة النزاهة في مكافحته، رسالة ماجستير غير منشورة/ جامعة النهرين، 2013. أيضاً . د، عبد العظيم عبد الواحد شكري وحسين عباس الشمري، الفساد في الدول النامية وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية،المجلد 15 العدد 3 .2013.

أساس الخلاف حول طبيعة المؤسسات المطلوب بنائها وأطرها ودورها وعلاقتها ببعضها ومستوى تمثيلها على المستوى الوطني وتقنينها دستورياً⁽⁶⁾

التحدي السابع "إيجاد حلول نهائية لملف الجماعات والمليشيات المسلحة لتحويل الاستقرار الأمني الذي يوصف كونه هشاً حتى الآن إلى استقرار يمكن الوثوق به والركون إليه. وهذا يتطلب تفعيل قرار حل المليشيات وجمع السلاح من يد حامليه وسن قوانين رادعة مع مصداقية كبيرة في التنفيذ لاستتثني طوائف أو أحزاب أو مكونات دون غيرها في إطار عملية شاملة لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد. والأمر يتطلب أيضاً توفير بدائل سياسية ومالية وإدارية تغري حاملي السلاح بالتخلي عن وسائل العنف للوصول إلى مطالبها، وقد يكون لتحقيق المشاركة السياسية وبناء مؤسسات الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية أثرها الكبير في تعزيز جهود حمل الجماعات المسلحة على التخلي عن العنف واللجوء إلى الوسائل السلمية في علاقتها ببعضها وبالمجتمع ككل⁽⁷⁾

التحدي الثامن "التصدي لجماعات العنف والجريمة المنظمة التي استشرى فعلها في العراق بعد عام 2003 مستثمرة ظروفه الخاصة بعد ذلك التاريخ من ناحية وتوافر عناصر الجريمة المادية كاملة من الأفراد الذين تم إطلاق سراحهم بالآلاف من السجن على اختلاف جرائمهم قبل الاحتلال مباشرة ومن الأدوات والمعدات المستخدمة في عالم الجريمة المحترفة التي توافرت في البلاد على نحو غير مسبوق ومن أموال متدفقة لتمويل نشاط هذه الجماعات من داخل وخارج العراق. ويمارس العديد من هذه الجماعات دوراً مهماً في الكثير من الظواهر الشاذة والطارئة في حياة المجتمع العراقي كالخطف والقتل والسرقة المسلحة والاعتقالات التي تجري لأسباب مختلفة قد يكون بعضها تنفيذاً لأجندات خارجية تملك سطوة المال الذي يحرك هذه الجماعات بشكل رئيس⁽⁸⁾

⁽⁶⁾ في أهمية بناء الدولة العراقية انظر - د. محمد محي الهيمص، بناء الدولة العراقية- وجهة نظر محايدة، مجلة ديالى، العدد 43، 2010، ص 537 وما بعدها. يؤكد الدكتور عبد الحسين شعبان بأن حل الدولة العراقية كان خطأ جسيماً وخطيئة استراتيجية دفعت بالناس إلى الاحتماة بالهويات الطائفية أو الأثنية أو العشائرية أو المناطقية على حساب الهوية الوطنية الجامعة. انظر د. عبد الحسين شعبان، الحرب الأهلية، هل يصبح الأمر الواقع واقعا، في كتاب احتمالات الحرب الأهلية في العراق-تساؤلات ورؤى متبادلة، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 42.

⁽⁷⁾ المليشيات المسلحة، كتاب، مجموعة باحثين، مجلس الوزراء، دائرة نزاع السلاح، 2010. وفي دراسة أعدها مركز بروكينجز الأمريكي في الخليج العربي جرى تصنيف المجاميع المسلحة إلى ثلاثة مستويات منها تلك التي توالي الدولة (أو مجموعة الجهاد الكفائي) ومجموعة لها ارتباط خارجي ومجاميع المتمردين. وأكدت الدراسة أن "حل الفصائل العسكرية أمر صعب ومعقد بسبب أعدادها ومواردها المستقلة وقواعدها الداعمة النابعة من تدخلاتها في شؤون الدولة وكذلك من امتلاكها اندراً ثقافية واجتماعية على شاكلة حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني الذي يعمل بموازات الجيش والقوات المشتركة في العراق". انظر التقرير الصادر عن معهد بروكينجز الدوحة بتاريخ 17 أيلول 2017.

⁽⁸⁾ بخصوص تنامي ظاهرة العنف المسلح وجماعات الجريمة المنظمة في العراق ونتائجها على مختلف الأصعدة انظر "انظر التقرير الخاص ببعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق للمدة من 1/نيسان ولغاية 30/حزيران/2007

UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), 1/April- 30/jon 2007.

أيضاً تقرير كرايسز كروب رقم 67 حول الشرق الأوسط الصادر في 25 حزيران يونيو 2007، ص 2- ص 24.

التحدي التاسع "التصدي للمشكلات الاجتماعية الكثيرة التي نتجت عن تجربة السنوات الماضية كالمهاجرين الى خارج العراق والمهجرين داخله وجيوش اليتامى والأرامل الذين بلغت اعدادهم وفقا لأحدث التقارير الى بضعة ملايين وظاهرة البطالة والفقر المدقع والتشرد على مستوى العائلة وغيرها والتي اذا ما عدت في الوقت الحالي بمثابة صور مختلفة للمشاكل الاجتماعية إلا انها توصف أيضا بكونها ذات تكاليف أمنية وسياسية على المدى البعيد خصوصا في حالة الفشل في استيعاب هذه المشكلات ووضع الخطط الكفيلة بتوفير الحلول المناسبة لها⁽⁹⁾

التحدي العاشر " ايجاد الصيغ الكفيلة بتحديد هوية الاقتصاد العراقي المطلوبة وتهيئة القوانين الحاكمة والبنى التحتية القادرة على ترجمة عملية التحول الى اقتصاد السوق

⁽⁹⁾ تدهورت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في العراق بشكل متواصل وليس أدل على ذلك من أن منظمة الشفافية الدولية قد صنفت العراق في عامي 2007 و 2008 على أنه ثالث أكبر دولة فاسدة في العالم بعد كل من الصومال وميانمار . واستمرت مؤشرات الانهيار في المجالات الأخرى في ادارة البلاد لتصل الى مستويات قياسية في التراجع على كافة المستويات مع الربع الأول من العام 2014. فوفقا لدراسة مشتركة ومكثفة نشرت في أبريل من العام 2014 لتقييم الوضع العراقي لكل من انتوني كوردسمان كبير الباحثين في مؤسسة CSIS و (سام غزاي) احتل العراق مراتب متدنية جدا في التصنيفات الدولية المختلفة وعلى النحو الآتي "

- صنف البنك الدولي العراق على أنها دولة ذات جودة منخفضة للغاية من الحكم: فهي في المرتبة 178 في العالم من المساءلة، 201 في الاستقرار السياسي والعنف. 182 في فعالية الحكومة، 205 في نوعية سيادة القانون، 189 في نوعية التنظيم الحكومي، و193 في مكافحة الفساد.
- يأتي لعراق في المرتبة 171 في مؤشر مدركات الفساد الشفافية الدولية.
- يحتل العراق المرتبة 151 من حيث سهولة ممارسة أنشطة البنك الدولي الترتيب الأعمال. وتشمل العوامل التي تساهم مشاكل كبيرة في بدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار.
- ويقبع العراق في المرتبة 131 في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة. في المقارنة، دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 41، والسعودية في المرتبة 57.
- وعلى الرغم من العوائد المرتفعة للنفط، نصيب الفرد من الدخل (1000 \$) في المرتبة فقط 141 في العالم، حتى الآن أقل من أي دولة خليجية.
- وعلى الرغم من أن معدل المواليد في العراق قد انخفض، فإنه لا يزال تحت الضغط الديموغرافي الحاد. وتشير تقديرات مكتب الإحصاء الأميركي أن عدد سكان تصاعد من 5.2 مليون في عام 1950، 13.2 مليون في عام 1980، 22700000 في عام 2000، و 31.9 مليون في عام 2013. ويقدر أنه سيكون عدد السكان 40.4 مليون نسمة في عام 2025 56300000 في عام 2050 .

Iraq in Crisis, By [Anthony H. Cordesman](#), Sam Khazai, csis publication, APR 21, 2014

لتجنب الوقوع في مطب التحول ذاته دون وجود سوق حقيقية او دون وجود الفكر الموجه أو الرأسمال الوطني القادر على المشاركة ولو بنسب معينة في هذه البنية للحيلولة دون تقييد الاقتصاد بالمكون الخارجي واشتراطاته على وجه الحصر⁽¹⁰⁾ وهنا لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار الآثار الجانبية لعملية التحول نحو اقتصاد السوق سواء على مستوى التشغيل والبطالة أو الضرائب والمداخيل والقدرة الشرائية للمواطن العراقي والتنافسية الوطنية مع الخارج والقوانين المصرفية وقوانين الاستثمار وتأثيراتها السياسية والاجتماعية والعمل على إيجاد الحلول الملائمة والدائمة لها لكي لا تتحول الى مطبات جديدة تعمل على تشتيت بنية الاقتصاد العراقي وتفكيكه دون وجود بديل مناسب نتيجة غياب الرؤية والمعرفة الكافية والخبرة اللازمة للتعامل مع مثل هذه الملفات المعقدة.

التحدي الحادي عشر " مواجهة الاستحقاقات الدستورية المؤجلة التي يقف في المقدمة منها تطبيق المواد المتعلقة بالفيدرالية . وهذا التحدي يعد أخطر ما يواجه العراقيين في مستقبلهم خصوصا مع معضلة عدم الاتفاق على المسألة من أساسها وتنوع المشاريع المطروحة للتطبيق من جانب المؤيدين لها والتي تصل الى حد أشبه بالاستقلال الذاتي للكيانات المقترحة أو الكونفدرالية التي تضم كيانات يجمعها اتفاق معين. وقد يكون ذلك من اهم أسباب التأجيل الحاصل في تطبيق هذه المواد خشية التسبب في شرذمة الكيان السياسي والجغرافي للعراق بشكل نهائي وانتظارا لمراحل قادمة تتضح فيها معالم النضج السياسي لدى نخب سياسية أقل تشنجا وأقل رغبة في التوقيع حول المصالح الجهوية أيا كان تصنيفها عند تعاملها مع استحقاق الفيدرالية في الدستور الذي يحتاج اصلا الى مراجعة للكثير من موادها باعتراف من قام بكتابته من السياسيين المساهمين في العملية السياسية بعد عام 2003⁽¹¹⁾

هذا الى جانب العديد من المواد الدستورية ذات الأهمية القصوى والتي لاتزال هي الأخرى معطلة ومهملة من جانب البرلمان العراقي في دوراته المتعاقبة رغم النتائج السلبية التي ترتبت على هذا التعطيل على مختلف الأصعدة. ومن بين هذه المواد المعطلة نذكر على سبيل المثال⁽¹²⁾

- في المادة 12، يفرض الدستور سن قانون لـ «علم العراق وشعاره ونشيدته الوطني بما يرمز إلى مكونات الشعب العراقي» وبدت تلك القضية شكلية وغير أساسية لدى القوى السياسية، حتى بعد سنوات من خلافات المواطنين العراقيين حول علمهم.

⁽¹⁰⁾ لمزيد من التفاصيل حول مشكلات الاقتصاد العراقي المرتبطة بالتحول نحو اقتصاد السوق والمتمثلة في رباعية الخصخصة والمديونية والبطالة واعادة الاعمار انظر بحثنا الموسوم رؤية استراتيجية في واقع الاقتصاد العراقي ومستقبله، مجلة دراسات عراقية، العدد الأول، 2005.

⁽¹¹⁾ لمزيد من التفاصيل حول قضية الفيدرالية في العراق والمشاكل المرتبطة بها انظر بحثنا الموسوم – الفيدرالية والديمقراطية التوافقية في العراق – البنية والبناء – مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد الصفري، 2016.

⁽¹²⁾ (مشرق عباس، قوانين عراقية معطلة، مقال منشور في جريدة الصباح بتاريخ 14 نيسان 2018).

- المادة 22 حتمت على الدولة تكفل «حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية» لكن البرلمان عجز عن إقرار هذا القانون لأنه لم يتمكن من ضمان إعتاق النقابات من سطوة الدولة ومؤسساتها، كما الحال في أزمة نقابة الصحفيين.

- الغرفة التشريعية الثانية التي فرضها الدستور في المادة 56 كانت «مجلس الاتحاد» ويضم «ممثلين عن الأقاليم والمحافظات» والمجلس من المفترض أن يحل أزمة التمثيل المكوناتي والمناطقية ويضمن عدم تصادم حقوق المحافظات والأقاليم مع حقوق السلطة الاتحادية، وهو التصادم الذي كاد في مناسبات مختلفة يطيح وحدة البلاد. هذا الى جانب أن الوزارات العراقية والهيئات والمؤسسات المختلفة التابعة للدولة يجب أن يعمل كل منها بقانون، حسب المادة 86 لكن وزارات كثيرة ومؤسسات لم تجد قانونها بعد ثلاث دورات برلمانية، بل إن البرلمان عجز عن تمرير قانون المحكمة الاتحادية الذي فرضته المادة 92 من الدستور.

- وكانت المادة 105 صريحة في تأسيس «هيئة عامة لضمان حقوق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، في المشاركة العادلة في إدارة مؤسسات الدولة» لكن هذه الهيئة لم تر النور، على رغم كل الأزمات التي تسبب فيها غيابها.

- والحال تنطبق على المادة 106 التي فرضت إقرار قانون تتشكل بموجبه «هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية، وتتكون من خبراء الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات.

التحدي الثاني عشر "مراجعة ملف بناء مؤسسات الأمن الوطني لتكون أكثر تعبيراً عن التنوع الديموغرافي في العراق وأشد التزاماً بضوابط العمل بما يضمن صيانة كرامة المواطن وحقوقه الأساسية وأقدر على أداء المهام الأساسية التي وجدت من أجلها وأجدر بهذه المهام من القوات الأجنبية التي تتكرر عملية الاستعانة بها في كل محنة أمنية يمر بها العراق مما يظهره بمظهر الدولة الفاشلة والعاجزة عن حماية نفسها وحدودها وشعبها من ناحية ويعطي المبرر لاستمرار فرض الحماية الأمنية عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ثانية⁽¹³⁾

وليس أدل على ذلك من الخيبة الأمنية والعسكرية التي مني بها العراق عام 2014 على يد عناصر قليلة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروف بداعش حينما استولى وفي ساعات قلائل على أكثر من ثلث مساحة العراق ممثلة في ثاني كبرى حواضره المدنية في الموصل فضلاً عن محافظتي الأنبار وصلاح الدين ووصل تهديده الى تخوم العاصمة العراقية بغداد وتخوم العاصمة الإدارية لإقليم

(13) د. خيرى عبد الرزاق جاسم و، د. ستار الجابري، مصدر سبق ذكره، ص 8-9.

كردستان العراق في أربيل. وفي ظل تلك الخيبة كانت الحاجة ماسة وضرورية لاستدعاء القوى الخارجية لمجابهة حالة الانهيار العسكري الكبير فخرنا جهدا مضنيا للتخلص من العبء العسكري الخارجي وتعزيز السيادة العراقية فضلا عن خسارة ترسانة ضخمة من الأسلحة التي تركتها قطعات الجيش العراقي المنسحبة من هذه المناطق لتكون معيننا مثاليا لفصائل التنظيم المسلح في حربه على العراق وفي سوريا أيضا الى جانب ماكشفته تلك الخيبة عن عمق الأزمة الأمنية والسياسية في العراق والفشل المتراكم في إيجاد الحلول الملائمة لها، أضف الى ذلك حجم الكوارث الانسانية والمادية والطبيعية التي لحقت بالمدن المنكوبة سواء بالتدمير الممنهج لها على يد التنظيم المسلح أو في عمليات تحريرها منه.

التحدي الثالث عشر " تجسير الهوة التي تفصل العراق عن دول جواره ومحيطه الاقليمي بشكل متوازن بما يقدم صورة واضحة عن تصور النخب السياسية العراقية لطبيعة العلاقات التي تربطه بجيرانه ويطمئنها اليه ليتمكن هو أيضا من الاطمئنان الى ايجابية الدور الذي تؤديه دول الجوار في العراق بما يساعده على استعادة امنه المفقود من ناحية ويفتح أبواب التعاون مستقبلا في كافة الميادين. ان جملة ما ذكر في أعلاه لايشكل سوى نقاط انطلاق أو ركائز يمكن البناء عليها للمستقبل وكلما كان التجاوب فاعلا وسريعا مع هذه التحديات كلما تضاءلت فرص تراكم أثارها السلبية على نحو يحول دون التمكن من علاجها حتى في المدى المنظور والعكس صحيح أيضا.